- Moorrees, A. 1937 .*Die Nederduitse Gereformeerde Kerk in Suid-Afrika, 1652–1873* .Cape Town: NG Kerk-Uitgewers.

الحكامة الاقتصادية والتنمية المستدامة

Economic governance and sustainable development

علاوي عبد المجيد
طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال،
جامعة السلطان مولاي اسليمان بني ملال - المغرب-mjid999@gmail.com - a.allaoui@usms.ma

ملخص:
تعتبر علاقة الحكامة الاقتصادية والتنمية المستدامة علاقة تكاملية وعضوية، حيث تمثل الأولى ركيزة أساسية لتحقيق الثانية. فتطبيق مبادئ الحكامة الرشيدة يخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار وترشيد الموارد وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل. فتعزيز الحكامة الاقتصادية بمختلف أبعادها يشكل مدخلا استراتيجيا لا غنى عنه لضمان استدامة التنمية وتحقيق التوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
الكلمات المفاتيح: الحكامة، الحكامة الاقتصادية، التنمية المستدامة.

Summary :
The relationship between economic governance and sustainable development is complementary and organic, with the former representing a fundamental pillar for achieving the latter. Applying the principles of good governance creates an enabling environment to attract investment, rationalize resources, and stimulate comprehensive economic growth. Strengthening economic governance in all its dimensions constitutes an indispensable strategic approach to ensuring the sustainability of development and achieving a balance between its economic, social and environmental dimensions.
Keywords: Governance, Economic Governance, Sustainable Development.

ISSN 2569-734X

مقدمة:

عرفت الحكامة تداولا واهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة من طرف حقول معرفية مختلفة، فقد تمت الالتفاتة إلى أهميتها والجدور المحورية التي تلعبها عبر استخدامها لمجموعة من الأنظمة والعمليات التي تسعى من خلالها لعملية توجيه وتدبير التنظيمات، والهدف هو المساعدة في اتخاد القرارات وتنفيذها أي بها تدار الأمور وتراقب.

في مجال الاقتصاد نجد الحكامة الاقتصادية، والتي هي عبارة عن مبادئ تطبق على المجال الاقتصادي وتشمل السياسات والمؤسسات والعمليات التي من شأنها المساعدة في التحكم بالأنشطة الاقتصادية للمنظمات وتشمل كل من الإدارة المالية، ومكافحة الفساد، وتعزيز المنافسة، وتنظيم الأسواق(...). عند التحدث عن الحكامة الاقتصادية نجد أنفسنا بشكل أو بأخر أمام التنمية، فالحكامة الاقتصادية والتنمية يجمعهما رابط قوي ووثيق، فالحكامة الاقتصادية الجيدة هي لا محال لبنة أساسية تمكن من تحقيق التنمية المستدامة والشاملة وهذا ما يعكسه تشجيع الاستثمارات والزيادة فيها أجنبية كانت أو محلية، والتي ستنعكس بالأساس على خلق فرص الشغل ومنه تعزيز النمو الاقتصادي. كما تمكن أيضا الحكامة الاقتصادية الجيدة من تحسين تخصيص الموارد فهي تساعد على ضمان تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية مما سينعكس على الدولة واستثماراتها في القطاعات الاجتماعية من التعليم والرعاية الصحية والبنيات التحتية.

كما تمكن الحكامة الاقتصادية الجيدة من تعزيز النمو الاقتصادي بخلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي عبر السياسات الاقتصادية السليمة مع توفر مؤسسات قوية ومنه تزدهر الشركات وتعزز وتخلق فرص الشغل ويزيد الدخل ويتضاءل الفقر.

وتمكن الحكامة الاقتصادية الجيدة أيضا من الحد من الفساد الذي هو أكبر عقبة أمام التنمية، فتعزيز الشفافية والمسائلة وسيادة القانون يمكن من المحاسبة والضرب من حديد على أيدي من يشارك في الفساد. كما تساعد في ضمان تقدم الخدمات العمومية ذات كفاءة وفعالية. فالشفافية والمسائلة ستمكنان لا محال من عدم إهدار الموارد أو اختلاسها مما سينعكس إيجابا على تقديم الخدمات بشكل أفضل للموطنين في مختلف القطاعات الاجتماعية.

تعتبر الحكامة الاقتصادية الجيدة من الضروريات لتمكن من تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، فهي تساهم في خلق بيئة مواتية ومثلى لجدب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والمساهمة في تحسين الخدمات العمومية.

للخوض في هذه الدراسة فقد اخترنا لها موضوع: **الحكامة الاقتصادية والتنمية المستدامة.**

ولدراسة هذا الموضوع وضعنا الإشكالية التالية: **ما العلاقة التي تجعل من الحكامة الاقتصادية تدخل في تكامل مع التنمية المستدامة؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنتطرق للنقاط التالية:

- **أولا: المفاهيم**
- **ثانيا: الحكامة الاقتصادية والتنمية**
- **ثالثا: معايير كفاءة الحكامة الاقتصادية**

أولا: المفاهيم

1) مفهوم الحكامة الاقتصادية:

الحكامة أو حسن التدبير كما يطلق عليه البعض، من باب تسمية الكل بالجزء، مصطلح بدأ يروج له انطلاقا من نهاية التسعينيات أول مرة سنة (1998)، يستعمل للدلالة على نفس المفهوم مصطلح حسن التدبير أو القيادية الجيدة. و يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه نسق جديد من العلاقات والمساطر والمؤسسات التي تتمفصل بها مصالح المجموعات والأفراد، وتمارس الحقوق والواجبات وتفك الخلافات والنزاعات، يقوم على تذويب التراتبية وتشجيع التشارك بين المسيرين والمساهمين وحسن التنظيم وتوزيع المسؤوليات وصقل القدرات ودعم التواصل داخليا وخارجيا، وبذلك فهو يعني التدبير الذي يجمع بين الفعالية والتدبير الديمقراطي للشأن العمومي[45].

الحكامة الجيدة أصبحت كذلك إطارا تحليليا للسياسات العمومية، من زاوية مدى التزامها بمبادئ الشفافية والمسؤولية ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المعنيين بها[46].

تحديد مفهوم الحكامة الاقتصادية رهين بتحليل المحيط الاقتصادي لمعرفة الأبعاد الأخرى التي تجعل من هذا المحيط منظومة للاشتغال وأيضا ركيزة جوهرية للعملية التنموية وهذا ما يمكن أن نعتبره جوهر الحكامة في بعدها الاقتصادي. إلا أنه في عصرنا الحالي مفهوم الحكامة شمله بعض التغيير وهذا راجع إلى تفشي ظاهرة العولمة والاقتصاد الحر والمفروضان من طرف النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي، ومنه أصبح مفهوم الحكامة قرين التغيرات الاقتصادية العالمية ونتاج لعملية التطور المستمر في هذا النظام. فمفهوم الحكامة أصبح مصبوغ بطابع العولمة والتي ألقت بتابعتها عليه في توجهها الاقتصادي، مما أكسب مفهوم الحكامة أبعادا أخرى أكثر شمولية على مستوى المعنى.

لقد أصبحت الحكامة ضرورية في الشأن الاقتصادي بل حتمية تفرض نفسها بنفسها على الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. فالحكامة الاقتصادية إذن هي مطلب حتمي قصد الخروج من بعض الأوضاع المزرية والتي تعيشها بعض الدول وخاصة النامية على كافة المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والحقوقية، بالإضافة إلى أزمات انتشار الفساد بكل أصنافه والتضخم والبطالة والفقر (...) مما أوجب التدخل المباشر والغير مباشر قصد التغلب على هذه الإكراهات والتحديات التي تمس وتؤثر على الوضع الاقتصادي[47].

اختلفت وتعددت تعاريف مفهوم الحكامة باختلاف المنظمات والمؤسسات المهتمة بهذا المفهوم، فقد عرفته وزارة المالية (السعودية) بأنه مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة، أو المسؤول الأول والإدارة التنفيذية بهدف توفير التوجيه الاستراتيجي، وضمان تحقيق الأهداف، بالإضافة إلى التأكد من إدارة المخاطر، والتحقق من الاستغلال الأمثل للموارد المنشأة[48].

وعرفته منظمة التمويل الدولية بأنه نظام يتم من خلاله إدارة الشركات، أو المؤسسات، والتحكم في أعمالها. وعرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه مجموعة من العلاقات بين المسؤولين عن إدارة الشركة، ومجلس الإدارة

---

[45]- مجلة المالية، العدد18، نونبر 2012، الرباط، ص3

[46]- مجلة المالية، العدد18، نونبر 2012، الرباط، ص3

[47]- الدياشي (محمد علي حمود)، "الحكامة الاقتصادية وابعادها التكاملية"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد الرابع ديسمبر 2018، ص180-187، ص181

[48]- وزارة المالية السعودية، الرقابة المالية، تحول الرقابة المالية، العدد 7 اغسطس 2022، ص1

وحملة الأسهم، وأصحاب المصلحة الأخرين. أما البنك الدولي فقد أصدر وثيقة الحكامة والتنمية سنة 1992، والتي عرفت الحكامة بأنها الطريق التي تتم بها ممارسة السلطة من أجل التنمية من خلال إدارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للدولة. مما أبرز الدور المهم الذي تلعبه الحكامة في النهوض بالبلاد، كما عمل البنك الدولي على إصدار تعريف يمكن اعتباره نهائي للحكامة وعرفها بأنها عملية صنع سياسات منفتحة ومستنيرة، ويمكن التنبؤ بها، وتتوافر بها الشفافية، مع وجود ذراع تنفيذية للحكومة مسؤولة عن أعمالها، ومجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، كلهم يعملون في ظل سيادة القانون[49].

يعتبر لب وجوهر الحكامة الاقتصادية هو التأثير على الوضع الاقتصادي، عبر مجموعة من التدخلات الاقتصادية التي تأتي كاستجابة لحاجة الاقتصاد أو قصد معالجة الاختلالات التي تؤثر على بنية النظام الاقتصادي وكل هذا من أجل تحقيق نمو وانتعاش وديناميكية داخل النظام الاقتصادي سواء على المدى البعيد أو المتوسط أو القريب[50].
كما أن العولمة الاقتصادية فرضت بدورها تغيرات على أنماط دور الدولة في العصر الحديث تبعا للواقع الاقتصادي في كيفية تعاطي هذه الدولة الاقتصادية الحديثة مع مشروع التنمية، فتدخلات الدولة في الشؤون الاقتصادية اضحت رهان الحاجة إلى ذلك وهو الأمر الذي أنعكس على نموذج الحكامة في هذا الجانب. فالحكامة الاقتصادية يمكن أن نعتبرها نوعا من التدخلات اللزمة لإصلاح الاختلالات في النظام الاقتصادي قصد مواكبة الاقتصادات العالمية بالمستوى الذي يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجيات المواطن والتي يحتاجها على الدوام لاستقراره ورفاهيته مع الحرص على إيجاد نظام اقتصادي قوي ومتكامل ومتماسك وقادر على مواجهة التحديات التنموية للوصول إلى تحقيق الرفاه والاستقرار الاقتصادي لكافة فئات المجتمع[51].

إن الحكامة الاقتصادية لا تخرج عن مفهوم السياسات الاقتصادية بكافة توجهاتها، لكن تعتمد أيضا على طابع المشاركة التنموية المتوازنة للقطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني. كما تستند على مبدأ احترام سيادة القانون وعنصري المسؤولية والفاعلية مع ضرورة الاتصاف بالتقييم الفعال والرؤية الاستراتيجية، فكل العناصر السابقة تتكامل من الناحية الوظيفية، حيث لا يستقيم أحدها بمنأى عن الأخر، وفي الوقت ذاته تتبلور جميعها لتشكل وحدة واحدة لصيقة لمظاهر الحكامة بطابعها العمومي والاقتصادي على حد السواء[52].

2) مفهوم التنمية:

تقوم التنمية على حشد الموارد الممكنة، طبيعيا وبشريا وماليا واجتماعيا، لخلق خاصية التجمع أي لتكوين عنقودا أو مجموعة عناقيد للتنمية وللتنافسية.[53]
تشكل عملية التنمية على المستوى الوطني العام والمستوى المحلي منظومة دائرية ومتفاعلة مع المحيط من حولها فهي إذن تمثل دائرة مفتوحة، وذات قلب داخلي متين. ولذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية المنظومية بين طرفين؛

[49]- علي فهمي(هايدي) و يوسف هشام(هبة)، "الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات دراسة حالة للتجربة المصرية خلال 2002-2022"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مجلد 3 العدد2، ابريل2024، ص13-41، ص16
[50]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص182
[51]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص182
[52]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص182
[53]- عبد الشفيع عيسى(محمد)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، بحوث اقتصادية عربية، العددان43-2008،44، ص162

الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط (خارج النظام)، بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات[54].

بدأت التنمية كعلم في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين منهم والماركسيين و ذلك بعد مرور المجتمع الإنساني بالعديد من المراحل المتتابعة، و يرجع ظهور المفهوم الحديث للتنمية لتفاعل عدة أحداث و لعل أبرزها ظهور المجتمع الصناعي عقب الثورة الصناعية التي انطلقت من أوروبا ثم ما لبثت أن اجتاحت العالم كله ، و نتيجة لتفاعل العديد من العوامل كإرهاصات نجمت عن الثورة التكنولوجية وهذه العوامل تفاعلت معا وأدت إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية في عصرنا الحالي يشمل النمو و التطور والتغير المخطط له لمساعدة المجتمع على التقدم و حل مشاكله[55].

ولتحقيق التنمية وجب اعتماد أسس ودعائم وبرامج تتمثل في التخطيط المحلي والجهوي الذي هو آلية أساسية لتحقيق الوظائف الاقتصادية للجماعات المحلية، وقد عرف في الآونة الأخيرة تطورا نوعيا تمثل في التحقيق من مركزية التخطيط، الذي لم تعد أهميته تقتصر على تقنين وتنظيم المشاريع والتجهيزات، بقدر ما أصبح عنصرا أساسيا تساهم الجهة بواسطته في إعداد المخططات الوطنية انطلاقا من القاعدة أي الجماعة مرورا بالإقليم ومن بعده الجهة إلى أن يغطي كافة التراب الوطني[56].

3) مفهوم التخطيط:

يعتبر التخطيط في حد ذاته عملية تقوم على أساس دراسات واقعية ومحيط محدد يأخذ بعين الاعتبار تشخيص الأمور ويحاول وضع الحلول للاحتياجات المطروحة ببرامج عملية تراعي إمكانيات كل جهة واختصاصاتها القانونية، وعرفه Henery mintzbergبأنه مسطرة مقننة تعتمد على مجهود التمفصل L'articulation والعقلنة rationalisation ، وهذا المجهود يهدف إلى الحصول على نتيجة في شكل نظام مندمج للقرارات، كما يحاول تأمين تنسيق العمليات وضمان العقلنة بخصوصها[57].

ويعرف التخطيط بأنه عبارة عن برمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة ذهنية منظمة ومستمرة لاختيار أفضل السبل لتحقيق أهداف معينة. وعليه فالمخطط هو وثيقة قانونية، من خلالها تقوم السلطة العامة بتحليل وتوضيح توجهاتها بشكل عام ولمدة زمنية محددة.[58]

---

[54]- عبد الشفيع عيسى(محمد)، ، مرجع سابق، ص163

[55]- قعدة (العيد)،" التنمية الاجتماعية- رؤية سوسيولوجية "-، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20،سبتمر2016، ص77-87. ص77-78

[56]- درويش(محمد)، "دور التخطيط في تدبير التنمية الترابية(برنامج التنمية لجهة سوس ماسة نموذجا)"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية / المانيا – برلين–، العدد التاسع عشر : مايو – ماي2023، ص13-39، ص17

[57]- درويش(محمد)،مرجع سابق، ص17

[58]- درويش(محمد)،مرجع سابق، ص17

ثانيا: الحكامة الاقتصادية والتنمية.

تعتبر الحكامة الاقتصادية من اللبنات الأساسية في الدراسات الاقتصادية والتنموية الحديثة، فهي تحاول كمنظومة رصد مواطن الضعف في المشاريع التنموية[59].

يمكن تبيين العلاقة بين الحكامة والتنمية الاقتصادية عبر رصد القنوات التي تنتقل من خلالها، والتي يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:

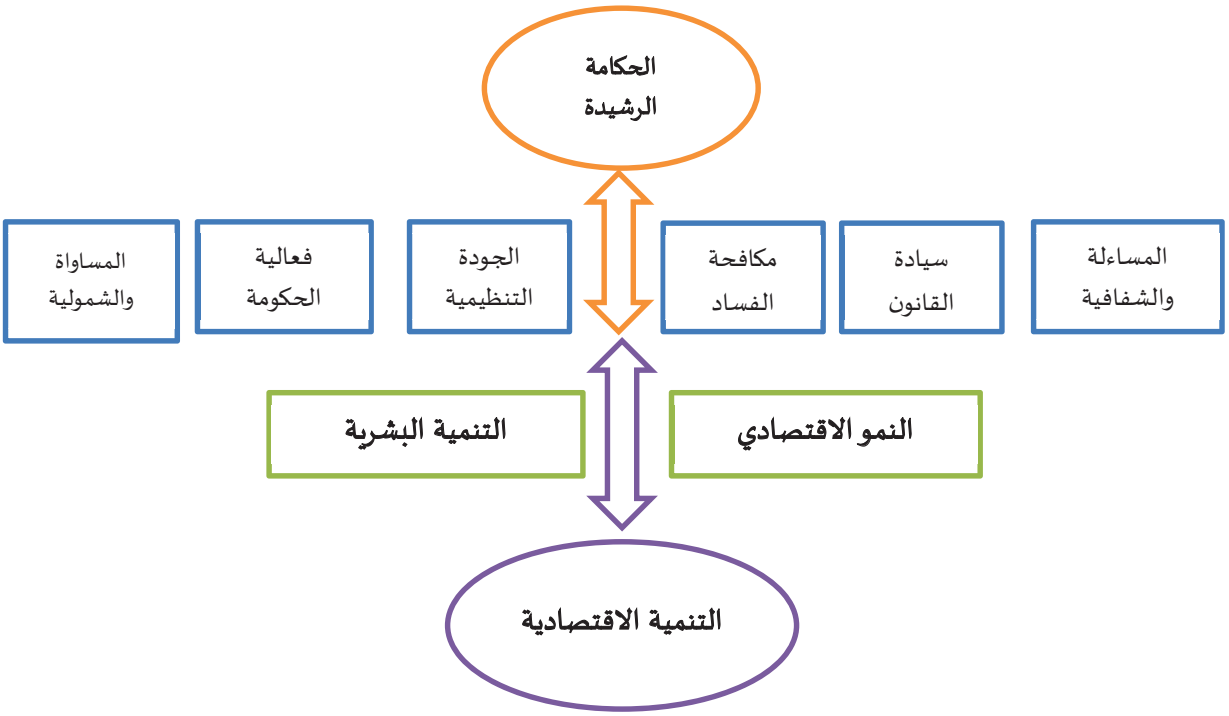

القنوات التي تؤثر من خلالها الحكامة الرشيدة في التنمية الاقتصادية[60]

تلعب الحكامة الاقتصادية دورا محوريا يتبلور في مدى قدرتها على تحقيق الأدوار الريادية في خدمة العملية التنموية بصفة عامة، والتي تهدف إلى العمل على دفع الأنظمة الاقتصادية لتتمكن وتكون قادرة على تحقيق الرخاء الاقتصادي والذي بدوره يتأتى من خلال المؤشرات المختلفة في المنظومة التنموية، ليتسنى لأفراد المجتمع من تحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي ويصلون بذلك إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي أو ما يمكن أن نطلق عليه الرفاه الاجتماعي الداخلي، بالإضافة إلى التمكن من فتح المجالات الاقتصادية أمام ولوج الاستثمارات بمختلف أنواعها والتمكن من توجيهها لتشمل جل القطاعات الحيوية والمختلفة والتي بدورها ستخدم الجانب الاقتصادي وتضمن الاستغلال الأمثل ولأكفئ للموارد المتاحة مادية كانت أو بشرية[61].

وتشير منظمة الأمم المتحدة إلى أن حكامة القطاع العام تعد أحد أهم عوامل تحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في تحسين الأداء الحكومي وتعزز ثقة المواطنين في الحكومة وتعزز الشفافية والمساءلة. لذلك فأن غياب الشفافية وعدم الإفصاح وضياع المسؤولية أدى وفق العديد من الدراسات إلى تكرار حدوث الأزمات الاقتصادية والسياسية. كما أن ضعف الأداء الحكومي المتمثل بغياب التخطيط وسوء إدارة الأزمات وغياب الشفافية وتحديد

[59]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص180
[60]- علي فهمي(هايدي) و يوسف هشام(هبة)،مرجع سابق، ص15
[61]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص181

المسؤوليات سيؤدي حتما إلى تكرار الأخطاء وبالتالي تكرار الأزمات، لتعود هذه الأزمات وتتسبب في هجرة اليد العاملة الكفؤة وتصدي الكفاءات الضعيفة للمناصب الحكومية، ليصب ذلك كله مرة أخرى في دائرة متسارعة من الضعف والوهن الحكومي[62].

وتتجلى أدوار المؤسسات والمقاولات العمومية في ترسيخ مسلسل التحرير والانفتاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والخوصصة، مما يساعد البنيات والهياكل الإدارية والاقتصادية العامة والخاصة على الصعيد الوطني وأيضا على الصعيد العالمي، فهي تمثل قوة إنتاجية ذات ثقل كبير، وفي أغلب دول العالم الدولة تمتلك حصة الأسد من المقاولات العمومية مما ينعكس على مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.[63]

وفي هذا الصدد قام المغرب بالعمل برنامج توأمة لتعزيز دور المفتشية العامة للمالية في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، في إطار تفعيل برنامج الشراكة الذي يربط المملكة المغربية مع الاتحاد الأوربي، حيث عملت المفتشية العامة للمالية على عقد توأمة مع كل من المفتشية العامة للمالية بفرنسا والبرتغال، ويروم هذا البرنامج ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد وحماية المال العام، إضافة إلى الرفع من المهنية في مجالات الإفتحاص والتدقيق وتقييم السياسات العمومية[64].

حددت الأمم المتحدة التنمية المستدامة كهدف أساسي لجميع الدول في العالم بحلول العام 2030. وذلك عن طريق اعتماد سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، تنوعت بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وسلطت الضوء على التفاعل المعقد بين التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي والتوازن البيئي بهدف الاستخدام الفعال للموارد المتاحة لتلبية احتياجات الوقت الحاضر مع حماية حقوق الأجيال القادمة.

ولا شك أن اعتماد أهداف التنمية المستدامة كبوصلة لعمل الحكومات في هذا العصر المفعم بالتحديات غير المسبوقة، يتطلب وجود حكامة فعالة قادرة على تنسيق الجهود المبعثرة وتوحيدها في إطار من الشفافية والمساءلة والتنسيق بين جميع أصحاب المصالح لمواجهة تلك التحديات انطلاقا من جوهر الحكامة كنهج لتنظيم المجتمعات وإدارة أنظمة الحكم[65].

يساهم بناء منظومة سليمة للحكامة الاقتصادية بلا شك في تطور المشاريع التنموية على صعيد النوعية وأيضا الكفاءة، ويكون مجال الاستثمار مفتوح لتتمكن رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية من الحصول على امتيازات استثمارية داخل تلك الأنظمة ويخلق بذلك تنافس شريف يجني تماره البلد المستضيف عبر تنمية اقتصادية تنعكس إيجابا على باقي القطاعات. ومنه تتحقق نهضة اجتماعية، وبالتالي ستصبح الإصلاحات الجدرية والمختلفة أمر مسلم به في منظومة الدولة بكافة قطاعاتها الحيوية، هذه الإصلاحات هي في الأساس إصلاحات للقطاعات التنموية بأبعاد تكاملية للحكامة الاقتصادية في حال إن كانت الدولة تسعى إلى تحقيق هذا الهدف وتعزيز مكانتها ككيان اقتصادي يطبعه الاستقرار ويتميز بالحراكية والقدرة على مواجهة التحديات والصدمات المحتملة ومنه القدرة على المنافسة العالمية في ظل السياسات الحديثة التي توجه السوق الاقتصادي[66] .

---

[62]- مصعب (موسى) و القصار (احمد)، "الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية"، المجلد السادس والعشرون، العدد الثالث 2024،ص49-77،ص52

[63]- القرني (عصام)، "الحكامة المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية"، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقصادية والاجتماعية، العدد01 ماي 2021،ص315-332، ص317

[64]- مجلة المالية، مرجع سابق، ص4

[65]- مصعب (موسى) و القصار (احمد)، مرجع سابق، ص50

[66]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص181

إدن الحكامة الجيدة تلعب دورا مهما في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال قنوات متعددة. فمن خلال خفض تكلفة المعاملات، وتقليل عدم اليقين، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين جودة الخدمات العمومية، وتعزيز التنمية المستدامة، يمكن للحكامة الجيدة أن تساهم في خلق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة[67].

لقد بدأت العديد من الأنظمة الاقتصادية الحديثة في العالم تأسس لتنمية إنسانية شاملة بالاستناد على الرأس المال الاجتماعي، حيث لوحظ أن تحسين الدخل القومي ليس منوطا بتحسين حياة الفرد العامل في المجتمع فقط، بل أن الأمر يتطلب اعتماد دراسات متكاملة بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بالمستوى الذي يكفل تحقيق الموازنة بين تلك الأبعاد بما سيخدم متطلبات التنمية الاقتصادية المنشودة ومنه المساهمة في عملية تكاملها[68].

يعتبر جوهر العملية التنموية هو السعي إلى تنمية قدرات النظام الاقتصادي واستغلال الفرص المتاحة وتوظيف الموارد المادية والبشرية بالمستوى الذي يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات الاجتماعية للمجتمع، وهذا لا يتحقق إلا بتبني نوعا من الحكامة الناجعة والقائمة على المشاركة عبر القيام بتفعيل دور الأحزاب السياسية المختلفة وضمان تعددها وتنافسها والحرص على ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، فالعملية التنموية لتكون سليمة تستلزم وجود استقرار اقتصادي ضمن إطار سياسي متزن ومرن ونطاق ديموقراطي قائم على التعددية وقادر على تنظيم النشاطات الاقتصادية وتنمية الموارد بأسلوب يضمن الفعالية والتوازن والتعاون الاجتماعي وبذلك تستطيع عجلة التنمية السير قدما في طريق الرخاء، فالتنمية هي منظومة مجتمعية وتتطلب نوعا من الحكامة الاقتصادية الناجعة والقادرة على وضع خطط تنموية فاعلة وتنفيذها عبر تهيئة الكوادر البشرية القادرة على استثمار الموارد الطبيعية وتطويعها لخدمة المنظومة الصناعية والاقتصادية.[69]

إدن فتحقيق التنمية يتطلب شروطا لابد من توفرها، وأهمها وجود شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وتوزيع عائدات التنمية بشكل عادل ومنصف، وأن يتوفر عنصر استمرارية جهود الإصلاح الإداري، وأن تكون هناك هيئات إدارية فعالة وتخطيط استراتيجي منظم، وهذا ما توفره الحكامة الرشيدة[70].

حيث أكدت الدراسة على الدور الحاسم للتدبير والتسيير الرشيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن التدبير والتسيير الرشيد أمر لا غنى عنه بالفعل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأن التدبير والتسيير الرشيد يتطلب الشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان. وأنه لا بد من تنسيق الجهود بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية[71].

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، كشفت دراسة عن وجود صلة إيجابية بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والحكامة من جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة ثانية عبر إتباع نهج شامل في مجال البيئة والمجتمع والحكامة في تعزيز التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بمحور الحكامة، تم استخدام مقاييس الإدارة الفعالة، والإدارة المالية،

[67]- علي فهمي(هايدي) و يوسف هشام(هبة)،مرجع سابق، ص17
[68]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص182
[69]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص183
[70]- علي فهمي(هايدي) و يوسف هشام(هبة)،مرجع سابق،ص17
[71]- مصعب (موسى) و القصار (احمد)، مرجع سابق، ص53

وتخصيص الموارد، وإدارة المخاطر، والهيكل التنظيمي، وبيئة العمل، وأداء الموظفين والتي تؤثر جميعها على الأداء التنظيمي ومساهمته اللاحقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[72].

تعتبر الأنظمة الاقتصادية للدول النامية أنظمة لازال واقعها التنموي ينقصه عدة إصلاحات في المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فهذه الأنظمة التنموية تفضي دوما إلى موازنة مستديمة بين الأولويات في القطاعات الحيوية على اعتبارها أبعاد عامة لمنظومة الحكامة الناجعة في مختلف أبعادها والمحكومة بعدة معايير مرجعية لا تخرج مطلقا عن تلك الأبعاد، فهي بذلك تعتبر معايير ومؤشرات تظهر مدى التقدم والنمو الذي تحرزه تلك الأنظمة، ومنه لا يمكننا وصف المعايير المعتمدة في الحكامة بالمعايير المثالية المطلقة، أي أن المؤشرات المرجعية التي تستند عليها معايير الحكامة وتمنحها طابعها العام لا يمكن حصرها منهجيا نظرا للتوجهات الاقتصادية العالمية التي يحكمها عدد من المتغيرات (العولمة، المنافسة على الموارد والاسواق، المتغيرات الداخلية والخارجية لمختلف الاطر من اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية ...)[73].

أ. دور القضاء:

تعتبر الحكامة في بعدها الاقتصادي حلقة وصل في عملية التنمية الاقتصادية وهذا يتأتى بأن تكون أبعادها الأخرى ملبية للطموحات التنموية، وبالتالي تصبح هذه الأبعاد أليات إصلاح شاملة في مختلف القطاعات الحيوية التي تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر في تلك العملية، ومنه فحضور القضاء العادل يعتبر أساسا وبعدا جوهريا لتحقيق الحكامة الاقتصادية فهو سلطة وازنة داخل الدولة الحديثة إلى جانب السلطة التشريعية والتنفيذية. فالقضاء به تصان الحقوق ومصالح الأفراد والجماعات وتضمن الحريات للعامة والخاصة، وبالتالي فهذا القطاع يجب أن ينئ عن المحسوبية وتدخل الدولة ليبقى نزيها كي يدفع بالتنمية إلى التسارع قدما وتنشط بذلك الأنشطة الاستثمارية بكافة أنواعها مما لا محال سيقود إلى تحقيق التنمية المنشودة[74].

تتجلى سيادة القانون في التصور حول مدى ثقة الأطراف المختلفة في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلا عن احتمالية ارتكاب الجريمة والعنف. مما يستوجب على الدولة اعتماد عدة تدابير لتحقيق استقرار الوضع الأمني، وسياسات لمكافحة الجرائم المنظمة، وبالتالي ستعزز سيادة القانون، والمسائلة، والشفافية[75].

ب. كفاءة الإدارة:

تعتبر الإدارة بمختلف مكوناتها كفاءة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الحيوية وتمثل أيضا بعدا تكميليا للحكامة الاقتصادية، فغياب قاعدة إدارية منظمة وقادرة على الانفتاح على محيطها وخالية من مظاهر الفساد سيأثر سلبا على الحكامة في القطاع الاقتصادي ومنه لن يستقر شأنها.

إن تحقيق حكامة اقتصادية يستلزم الأخذ بمفهوم الإدارة التنموية للدولة، فهو مطلب اقتصادي تحكمه عناصر وجب تفعيلها لجعل هذا القطاع أكثر قابلية وكفاءة لخدمة أهداف التنمية المنشودة للنظام الاقتصادي، من أبرز العناصر الفاعلة في هذا الشأن نجد:

---

[72]- مصعب (موسى) و القصار (احمد)، مرجع سابق، ص54

[73]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص183

[74]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص185

[75]- علي فهمي(هايدي) و يوسف هشام(هبة)،مرجع سابق،ص25

- الفاعلية في رسم السياسات التنموية؛
- العمل على خلق فرص الشغل؛
- المرونة في اتباع الاجراءات والمساطر المبسطة الخالية من التعقيدات البيروقراطية من جميع الإدارات؛
- القدرة على المشاركة في بلورة الأهداف التنموية وترجمتها للواقع بصورة إيجابية؛
- الموازنة الفاعلة بين مختلف القطاعات الخاصة والعامة والمختلطة في الدولة بالاضطلاع بالأدوار التنموية؛
- إتباع المبادئ الاستراتيجية في طرق الاشتغال؛
- يجب أن تتسم الإدارة في بعدها التنموي بطابع الشفافية واللامركزية ؛
- الاهتمام بتأهيل الموارد البشرية؛
- استخدام الوسائل التكنولوجية للتحكم في الجودة والتكاليف[76].

ترتكز الحكامة الجيدة والرشيدة على اللامركزية الإدارية في اعتماد السياسات التنموية، وتطبيقها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا، وبالتالي على المشاركة الشاملة لأفراد المجتمع، وتقريب المواطنين من الإدارة، وتلبية رغبات الجمهور، وتامين أفضل الخدمات لهم، فحدوث التنمية واستمرارها بالمعنى الحقيقي يتطلب بالتأكيد حكامة أفضل في ممارستها نحو الحكامة الرشيدة[77].

كما أن الحكامة الجيدة في تدبير المالية العمومية أي حكامة المؤسسات والمنشآت العامة في المملكة المغربية على سبيل المثال، هي حكامة تقوم على استراتيجية مديرية المؤسسات والمنشآت العامة الهادفة لتجسيد منطق ربط المحاسبة بالمسؤولية، على آليات عدة منها الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة وتفعيل آلية تعميم وملاءمة المراقبة وتوضيح السلطات داخل المنشأة العامة[78].

وقد وجه السيد رئيس الحكومة[79] يوم 19 مارس 2012 منشورا إلى جميع أعضاء الحكومة يدعوهم فيه إلى تعميم الميثاق المذكور وتفعيل مقتضياته كما يحث هيأت حكامة المؤسسات والمنشآت العامة على إعداد مخططات لتحسين الحكامة والسهر على حسن تطبيق هذا الميثاق والذي يهدف إلى :

- نشر وتكريس الممارسات الجيدة لحكامة المنشآت العامة ؛
- الرفع من مستوى أداء وجودة خدمات المؤسسات والمنشآت العامة؛
- ترسيخ قيم وممارسات الإعلام والشفافية والتواصل؛
- ترسيخ ثقافة المساءلة ؛
- مساعدة المنشآت والمؤسسات العامة على تطوير أدائها وتنافسيتها وكذا نموها ؛
- تحسين علاقاتها مع شركائها وتعزيز مناخ الثقة مع الأطراف الأخرى المعنية[80].

ت. السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من الأبعاد الجوهرية التكاملية للحكامة الاقتصادية، فهذه السياسة أداة مهمة من أدوات النظام الاقتصادي والتي تسعى بدورها لتحقيق الأهداف الاقتصادية عبر التحكم بالإيرادات والنفقات العامة بمستوى

[76]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص185
[77]- علي فهمي(هايدي) و يوسف هشام(هبة)،مرجع سابق،ص18
[78]- مجلة المالية، مرجع سابق، ص5
[79]- حكومة المملكة المغربية
[80]- مجلة المالية، مرجع سابق، ص5-6

يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة في الدولة وفقا لخطط وأهداف تنموية مسطرة ومحددة لهذا الغرض، كما نجد أيضا تحديد المسؤوليات في حال حدوث الانحرافات عن تلك الخطط المرسومة وكذا ضبط الخروقات المالية من اختلاس ورشوة وتلاعب بالمال العام، إضافة إلى تفادي التغيرات في المستوى العام للأسعار إلى جانب تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التوزيع الأمثل للضرائب بين مختلف الفئات السكانية أي ما يطلق عليه بالحكامة المالية والتي تتأسس على:

- التخطيط الاستراتيجي؛
- الاشتغال الفعلي للمنظمة؛
- المراقبة والتقويم؛
- التنظيم؛
- الهياكل التنظيمية والإعلام[81].

كما أن للحكامة أدورا في رحلة تحول الرقابة المالية، حيث تدعم الحكامة الفعالة الجهات في رحلة تحول الرقابة المالية من خلال:

- تعزيز قدرات مجلس الإدارة أو المسؤول الأول والإدارة التنفيذية وأصحاب المصلحة على قيادة المنشأة من خلال تنظيم العلاقات، ووضع قواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات، وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية عليها؛
- إدارة العلاقة مع الأطراف أصحاب المصلحة بشكل فعال، وإشراكهم في مراحل العملية الإدارية المختلفة، بالشكل الذي يجعلهم أكثر ثقة في نتائج الأداء المعلن عنها؛
- تنمية قدرات المنشأة وتطوير الفريق القيادي وقدرات الأفراد داخل المنشأة؛
- تخطيط النتائج بشكل مستدام يعزز أهداف المنشأة وتطوير مؤشرات أداء مناسبة تعكس الجوانب التي ترغب بها الجهات التنظيمية بتقييم المنشآت الحكومية من خلالها[82].

تصاعد دور المؤسسات والمقاولات العمومية في السنوات الأخيرة في تدبير جزء مهم من المرافق العمومية، ولوحظ أنه في كثير من الحالات ما يكون التدبير المالي لهذه البنيات العمومية محل انحرافات واختلالات تؤثر سلبا على النتائج المحققة، خاصة وأن مالية المؤسسات والمقاولات العمومية لا تخضع للمبادئ المطبقة على مالية الدولة ولا لنفس الرقابة كما لا تثير اهتمام الرأي العام ووسائل الإعلام مقارنة مع الميزانية العامة[83].

أصبح موضوع الحكامة في تدبير أداء المالية العامة، موضوعا لتحديث الدولة في صيرورة تفعيل تدبير الشأن العام الذي بدوره أصبح يحظى باهتمام متزايد لدى الدولة، وهذا لا يوجد على مستواه أي فرق في كل من الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، وذلك أن إصلاح وتطوير تدبير الأداء المالي ضروري لتحقيق التنمية وتأهيل الموارد البشرية المتاحة بالجهاز الإداري بل أكثر من ذلك فأن للمالية العامة القدرة على جعل الدولة توسع نطاق تدخلاتها العمومية

[81]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص185
[82]- وزارة المالية السعودية، مرجع سابق، ص3
[83]- القرني (عصام)، مرجع سابق، ص321

إلى إحداث هيئات عمومية لمباشرة هذه التدخلات إلى جانب الدولة سواء على المستوى الترابي أو على المستوى المرفقي[84].

وهنا سنأتي على عرض بعض الأمثلة من المؤسسات والمقاولات العمومية التي خضعت للتدقيق عبر المجلس الاعلى للحسابات (المغرب) وتم رصد مجموعة من الاختلالات والتجاوزات وسوء التدبير التي يعتري القطاع، ومن أبرز الاختلالات نجد؛ ضعف نتائج الاستغلال المحققة وتدبدبها في كثير من الحالات مما يدل على أن التدبير المعتمد بمجموعة من مؤسسات القطاع يفتقر إلى التوظيف الجيد للمناهج والأساليب المعتمدة في القطاع الخاص والهادفة إلى تحقيق نتائج استغلال جيدة. وفيما يخص تدبير المشاريع يلاحظ أن هناك تأخر في عملية الإنجاز، إضافة إلى تجاوز كبير للأغلفة المالية المخصصة لإنجاز المشاريع نتيجة عدة صعوبات من تقدير تكلفة [85] المشاريع وعيوب التصور وضعف تتبع الأشغال مما زاد في تكاليف هذه المشاريع. وفيما يخص تنفيذ الميزانية ، فقد لوحظ وجود تجاوزات بالمقارنة مع التوقعات، وفي أحيان أخرى يتم تنزيل بعض النفقات بشكل خاطئ، مما يجعلنا أمام تساءل عن مدى إحترام التدبير المالي بالمؤسسات والمقاولات العمومية لمبدأ المصداقية، سواء على مستوى التوقعات الموازناتية أو فيما يخص صحة التقييدات المحاسباتية. أما تدبير الصفقات العمومية هو الأخر كان محل العديد من التجاوزات والخروقات القانونية، كاللجوء بشكل مكثف إلى الصفقات التفاوضية دون الحاجة إلى ذلك، وإعطاء أوامر بالخدمة لانطلاق الأشغال دون وضع نائلي الصفقة للضمانات النهائية، وتفويت بعض الصفقات دون تقديم بعض الوثائق المنصوص عليها قانونا[86].

يعتبر التحسن الذي عرفته المالية العمومية بالمغرب مرتبط بعوامل مؤقتة وظرفية أكثر منها بنيوية، وهكذا فإن الموارد العامة العادية عرفت زيادة مهمة نتيجة اتخاذ عدة إجراءات هي الأخرى تبقى ظرفية واستثنائية، وغير قابلة للتجديد: الأداء المسبق للضريبة على الشركات على شكل أقساط، اللجوء إلى تقنية التقادم الضريبي، إرتفاع عائدات مبيعات النفط بالإضافة إلى انزلاق وبشكل مخيف لنفقات الاستثمار العمومي كلها عوامل كانت طارئة واستثنائية تخضع للتحولات الظرفية الاقتصادية الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن أغلب الموارد العامة العادية لها علاقة بالمبادلات التجارية مع الخارج تتأتى إما في شكل اقتطاعات جبائية أو على شكل فائض المبيعات والخوصصة وغير ذلك من ديون عمومية[87].

كما أن المنظومة المالية في المغرب تعاني من اختلالات على مستوى التدبير البنيوي والوظيفي، كما تعاني من سن سياسة تقليدية في التعامل معها، هذا بالإضافة على معاناتها من اختلالات العجز المالي الذي يرافق المنظومة المالية المغربية منذ ظهور الميزانية العامة إلى يومنا هذا، وبنسب متفاوتة، ثم الاختلالات القانونية على مستوى التنظيمية وإشكالية اللاتوازن ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مجال المالية العامة. وكذا اختلالات على مستوى منظومة الرقابة وإكراهات حماية المال العام، بالإضافة إلى تقل المديونية وسوء تدبيرها من أجل تحقيق التنمية الشاملة [88].

---

[84]- الخشاني (محمد)، "الحكامة في تدبير اداء المالية العامة بالمغرب"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 3، يناير 2018، ص48-57، ص50

[85]- القرني (عصام)، مرجع سابق، ص322

[86]- القرني (عصام)، مرجع سابق، ص323

[87]- الخشاني (محمد)، مرجع سابق، ص53

[88]- الخشاني (محمد)، مرجع سابق، ص54

الوضع الاجتماعي:

يعتبر الوضع الاجتماعي بعدا تكميليا للحكامة الاقتصادية، فمعالجة الجوانب المرتبطة بمشاكل المجتمع أضحت ضرورة تنموية ملحة يفرضها واقع التحولات العالمية المطبوعة بالعولمة، حيث برز مصطلح التنمية الاجتماعية في أدبيات العديد من المنظمات والهيأة الدولية و الذي يهدف إلى تنمية القدرات البشرية في بيئتها المحلية من خلال توفير ظروف الاشتغال الملائمة لها على كافة الجوانب ومنه إحداث عملية تغيير اجتماعي نوعي لكافة الأوضاع التقليدية عبر سلسلة مخططة من الإجراءات والبرامج الهادفة إلى استغلال كافة الموارد والإمكانيات المتاحة وتوظيف الطاقات البشرية والمادية لغرض الانتقال إلى وضع أكثر تطورا ومنه التخلص أيضا من مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعمل على محاربتها قصد تحسين المستوى المعيشي المادي والمعنوي والبيئي للأفراد والجماعات البشرية والسهر على تمتعهم بحرياتهم السياسية والاجتماعية والإبداعية وتوسيع مجال خياراتهم عبر تنمية قدراتهم من خلال ترشيد وعقلنة الشأن العام الوطني والمحلي على حد السواء[89].

تعتبر التنمية الاجتماعية في عصرنا الحالي ملزمة بتبني منهجية علمية تستند على مبادئ وأسس ذات طابع إرشادي وتعمل على تعزيز مفهوم التنمية كمشروع اجتماعي بين مختلف الفاعلين مما يولد الشعور العام بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم وأنفسهم وبالتالي إعادة توزيع الأدوار بين مختلف الفاعلين في المجتمع وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات بالمستوى الذي يضمن تنمية القدرات البشرية مما يحقق لها أقصى درجات الإشباع الممكنة من الحاجيات والمتطلبات المنشودة.

ومنه فقد أصبحت التنمية الاجتماعية في طابعها الخاص ضرورة ملحة ومسألة جوهرية في إطار التنمية الاقتصادية عموما والتي فرضتها التحولات العالمية المعاصرة قصد تحسين حياة الأفراد من جهة ومن جهة أخرى ركيزة أساسية مساهمة في تعزيز منظومة الحكامة الاقتصادية والهادفة لخدمة المشاريع التنموية[90].

ثالثا: معايير كفاءة الحكامة الاقتصادية.

يعتبر التخطيط الجيد والتنظيم الفعال لبنة أساسية في تشكيل بنية الرؤية المستقبلية في إطار الحكامة الاقتصادية، فالتخطيط يضمن عملية تنبؤ بما عليه المستقبل مع وضع الحلول الاستباقية لمواجهة كافة التغيرات التي من المحتمل بروزها على المدى البعيد.

يتنوع التخطيط وفق الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها ونجد إجمالا ثلاثة معايير أساسية:

- معيار مدى التأثير؛
- المعيار الزمني؛
- المعيار الوظيفي[91].

كما أن التخطيط يتنوع وفقا لمعيار مدى التأثير إلى ثلاثة أنماط رئيسية وهي:

- التخطيط الاستراتيجي؛
- التخطيط التكتيكي؛
- التخطيط التشغيلي[92].

---

[89]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص186

[90]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص186

[91]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص183

[92]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص183

التخطيط الاستراتيجي هو عملية تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد بما يحقق الأهداف المحددة، وفيه يتم إنشاء استراتيجيات عمل محددة تتوافق مع رؤية الشركة (في القطاع الخاص)، وترجمتها إلى خطط عمل يتم نشرها على نطاق واسع بشكل يضمن انخراط أقسام الشركة المختلفة مثل المحاسبة، والمالية، والتسويق، والموارد البشرية، وغيرها، في تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات بشكل يدفع الشركة في اتجاه تحقيق أهدافها. كما تتضمن عملية التخطيط تقييم نتائج تنفيذ هذه الخطة لمعرفة فعاليتها والتعديل عليها عند الحاجة[93].

إن التخطيط الاستراتيجي هو التخطيط الذي يدخل في إطار الحكامة الاقتصادية، فهو تغير نوعي ملحوظ على كيفية العمل، ويشكل حلقة مترابطة تبدأ بتحديد الحاجيات ومن تم تشخيص الحالة مرورا بوضع الأليات وتحديدها وعليها يتم وضع الخطط وفي الأخير ينتهي بالتنفيذ والمراقبة لمعرفة مخرجات المخطط والتي قد تكون في الغالب بعيدة أو متوسطة المدى[94].

يتكامل التخطيط التكتيكي مع التخطيط الاستراتيجي في وضع الخطط المختلفة ويكون تأثيره في الغالب متوسط المدى[95]، و يختلفان في طول مدى الأهداف المحددة في كل منهما، حيث تحدد الخطة الاستراتيجية الأهداف طويلة المدى وواسعة النطاق، بينما تحدد الخطة التكتيكية الخطوات والإجراءات قصيرة المدى التي يجب اتخاذها لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية، وبذلك يمكن القول بأن التخطيط التكتيكي هو جزء من الخطة الاستراتيجية[96].
كما يتكامل التخطيط التشغيلي مع التخطيط التكتيكي بكون تأثيره قصير المدى[97].

وخلاصة القول فإن المستوى الاستراتيجي يرسم خريطة الطريق ويحدد الاتجاه العام للتنظيم. و المستوى التكتيكي يمثل الجسر الرابط بين الرؤى الاستراتيجية والتنفيذ العملي، محولا الأهداف الكبرى إلى خطط تنفيذية على مستوى القطاعات. أما المستوى التشغيلي يضمن سير العمليات اليومية بسلاسة وكفاءة، محققا التناغم مع الأهداف الاستراتيجية الشاملة[98].

تستلزم الحكامة بطابعها التنظيمي وضع أليات رقابة لمدى ممارسة هذا النوع من التخطيط في القطاع الخاص باعتباره المحرك الأكثر أهمية للعجلة الاقتصادية، كما تستلزم اعتماد وتنفيذ خطط تنموية اقتصادية واجتماعية شاملة وفاعلة للقطاعين العام والمختلط أخذة بعين الاعتبار ضرورة توجيه المنشأة الاقتصادية المنتجة نحو اقتصاد الإنتاج.[99]
على سبيل المثال في ما يتعلق بوضع أليات رقابة داخل القطاع العمومي، فقد سجل المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية ، أن هذا القطاع لم يتطور وفق منظور استراتيجي منسجم

---

[93]- موقع: https://www.qoyod.com/ara/، بتاريخ 18-07-2025 على الساعة 10.08 صباحا.
[94]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص184
[95]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص184
[96]- موقع: https://www.qoyod.com/ara/، بتاريخ 18-07-2025 على الساعة 10.09 صباحا.
[97]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص184
[98]- موقع:https://x.com/AbdullahCIPD/status/1838992153982157047?lang=ar ، بتاريخ 18-07-2025 على الساعة 10.20 صباحا.
[99] - الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص184

ومحدد بشكل واضح على المدى المتوسط والبعيد، والتحولات التي عرفها كانت في الغالب نتيجة لأوضاع تاريخية خاصة أو جاءت كاستجابة لمتطلبات محددة أو ارتبطت بطبيعة ومؤهلات متخذي القرار أنداك[100].

يعتبر التنظيم ركيزة هامة في حقل التدبير والرؤية الاستراتيجية كونه يسهم في تحديد المهام بدقة وفاعلية للوصول إلى الغاية المنشودة وذلك من خلال سلسلة من العمليات والوظائف التي تمكن من مساعدة الأنظمة في بلوغ ما تصبوا إليه من غايات وتحديد السبل الكفيلة في كيفية الوصول إليها وقياس مدى إنجازها وتطورها.
لا تتعدى الحكامة الاقتصادية مجرد علاقة نشيطة للسلطة تجمع أطرافها الفاعلة والممثلة في القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ، والهدف هو تمكين كافة تلك الأطراف من ممارسة العمل بكفاءة وفاعلية، والتي لا تتأتى بدون اعتماد التدبير والرؤية الاستراتيجية من خلال اعتماد سلسلة من العمليات والوظائف التي تساعد النظام إلى بلوغ اهدافه المسطرة[101].

يعتبر التنظيم الفعال والتخطيط السليم من معايير كفاءة الحكامة في بعدها الاقتصادي، حيث يعملان على توجيه وترجمة المساطر الملزمة والمتحكمة في تصرفات جميع المؤثرين في القطاعات الاقتصادية إلى واقع ملموس بالمستوى الذي يمكن من تحقيق كافة الأهداف التنموية المنشودة من خلال تحديد السلطات الممنوحة والتعريف بنطاق المسؤوليات والعلاقات التي توجد بين كافة الأنشطة الاقتصادية عن طريق تقديم الإرشادات للقائمين على تلك الأنشطة ليتبعوا المساطر واللوائح المنظمة لسير كافة العمليات حرصا لعدم تداخل المهام فيما بينها عبر تفعيل دور الرقابة في متابعة وتقييم أداء العاملين في مختلف القطاعات التنموية، ومنه فالتخطيط والتنظيم يجب أن يتسما بالواقعية والفاعلية والمرونة لتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة بأفضل الأساليب وأحدثها وأقلها تكلفة لنصل بذلك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي[102].

خاتمة:

على ضوء المعطيات السابقة، يتضح أن العلاقة بين الحكامة الاقتصادية والتنمية المستدامة هي علاقة تكاملية وطيدة، حيث تشكل الحكامة الرشيدة مدخلا أساسيا وحاسما لتحقيق التنمية المستدامة. فمن خلال تعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، وترسيخ سيادة القانون، تخلق الحكامة الاقتصادية البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات وترشيد الموارد، مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، كما يبرز الدور المحوري للمؤسسات الفاعلة والإدارة الكفؤة في ترجمة السياسات إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، تخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا. وعليه، يمكن أن نستنتج أن تعزيز معايير الحكامة بمختلف أبعادها (القضائية والإدارية والمالية) ليس خيارا فحسب، بل هو ضرورة استراتيجية لا غنى عنها لضمان استمرارية مسار التنمية وتمكين المجتمعات من مواجهة التحديات المستقبلية بمرونة وكفاءة.

البيبليوغرافيا

كتب:

[100]- القرني (عصام)، مرجع سابق، ص321
[101]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص184
[102]- الدياشي (محمد علي حمود)،مرجع سابق، ص184

- عبد الشفيع عيسى(محمد)، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، بحوث اقتصادية عربية، العددان43-2008،44.
- مجلة المالية، العدد18، نونبر 2012، الرباط.
- وزارة المالية السعودية، الرقابة المالية، تحول الرقابة المالية، العدد 7 اغسطس 2022.

مقالات:

- الخشأني (محمد)، "الحكامة في تدبير اداء المالية العامة بالمغرب"، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 3، يناير 2018، ص48-57.
- الدياشي (محمد علي حمود)، "الحكامة الاقتصادية وابعادها التكاملية"، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد الرابع ديسمبر 2018، ص180-187.
- درويش(محمد)، "دور التخطيط في تدبير التنمية الترابية(برنامج التنمية لجهة سوس ماسة نموذجا)"، مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية /المأنيا – برلين–، العدد التاسع عشر : مايو – ماي2023، ص13-39.
- القرني (عصام)، "الحكامة المالية للمؤسسات والمقاولات العمومية"، مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقصادية والاجتماعية، العدد01 ماي 2021،ص315-332.
- قعدة (العيد)،" التنمية الاجتماعية- رؤية سوسيولوجية "-، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 20،سبتمر2016، ص77-87.
- مصعب (موسى) و القصار(احمد)، "الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية"، المجلد السادس والعشرون، العدد الثالث 2024،ص49-77.
- علي فهمي(هايدي) و يوسف هشام(هبة)، "الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية: الفرص والتحديات دراسة حالة للتجربة المصرية خلال 2002-2022"، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر، مجلد 3 العدد2، ابريل2024، ص13-41.

مواقع إلكترونية:

- موقع: https://www.qoyod.com/ara/، بتاريخ 18-07-2025 على الساعة 10.08 صباحا.
- موقع:https://x.com/AbdullahCIPD/status/1838992153982157047?lang=ar، بتاريخ 18-07-2025 على الساعة 10.20 صباحا.